

التقرير الإعلامي لأنشطة وفعاليات الهيئة نيسان 2022

هيئة مكافحة الفساد تلقت (73) شكوى وبلاغ وأنجزت (33)

الدائرة الإعلامية - هيئة مكافحة الفساد - 2022/05/26

سلمت هيئة مكافحة الفساد تقريرها السنوي للعام 2021، لسيادة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، والذي أثنى على الجهود التي تقوم بها هيئة مكافحة الفساد لتعزيز الشفافية والنزاهة في المجتمع الفلسطيني ومحاربة آفة الفساد، مشيراً إلى أن بناء مؤسسات الدولة على أساس النزاهة والشفافية من شأنه أن يؤدي إلى تطوير أداء القطاع العام، بما يضمن تقديم الخدمات المثلى للمواطنين، والحفاظ على المال العام.

وكان التقرير قدم عرضاً للاستراتيجيات والخطط والبرامج المعتمدة على المستوى الوطني وعلى المستوى المؤسسي الذي يعنى بهيئة مكافحة الفساد وتمتين بنيتها لتكون أكثر فُدرَةً وفاعلية في قيادة الجهود الوطنية الرامية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كما غطى التقرير ما قامت به الهيئة من أعمال وما نفذته من أنشطة ومبادرات وقامت به من إجراءات بالتعاون والتنسيق المشترك مع شركائها في القطاعات المختلفة لا سيما في الجانب المتعلق بالتوعية والتدابير الوقائية ومستوى الامتثال لها من قبل الجهات الخاضعة لأحكام القانون، إلى جانب جهودها وحصاد أعمالها في الجانب المتعلق بإنفاذ القانون فيما يرد لها من شكاوى وبلاغات، وما رشح وتمخض عنها من نتائج على مستوى الهيئة والنيابة العامة والقضاء.

وكانت الهيئة قد تسلمت خلال الشهر المنصرم ما مجموعه (73) شكوى وبلاغ، وأنجزت (33) شكوى وبلاغ، حيث حولت (15) إلى الإدارة العامة للتحقيق، وحفظت (13)، وحولت (3) لجهات أخرى، وردت (2) لعدم الاختصاص، ومن مجموع ما تلقتة الهيئة من الشكاوى والبلاغات خلال الشهر المنصرم بلغ عدد الشكاوى المتعلقة بجريمة إساءة استعمال السلطة (60) شكوى وبلاغ، وجريمة الاختلاس (4)، التزوير / التزييف / المصدقات الكاذبة (3)، فيما

بلغ عدد الشكاوى المتعلقة بجريمة الوساطة والمحسوبية (2)، والتهاون في أداء الواجبات الوظيفية (1)، والرشوة (1)، فيما كانت اثنتان من الشكاوى من خارج اختصاص الهيئة.

فيما حصل القطاع العام على أكبر عدد من الشكاوى والبلاغات الواردة (34) شكاوى وبلاغ، تليه الهيئات المحلية (27) شكاوى وبلاغ، ومن ثم الجمعيات (6) شكاوى وبلاغات، والاتحادات والنقابات (3) شكاوى وبلاغات، فيما بلغ عدد الشكاوى والبلاغات المرتبطة بشركات المساهمة الخاصة والمراكز والمؤسسات التعليمية (3) شكاوى وبلاغات.

أما من حيث آليات استقبال الشكاوى والبلاغات، فقد استقبلت الهيئة 35 من الشكاوى والبلاغات عبر الحضور الشخصي وتسليم الشكاوى باليد، فيما تلقت 26 من الشكاوى عبر تطبيق الهواتف الذكية، و5 عبر الفاكس، و3 عبر المراسلات الرسمية، و2 عبر الوسائل الإلكترونية، و2 عبر الرصد.

أما فيما يتعلق بالإدارة العامة للتحقيق في الهيئة فقد أنجزت خلال الشهر المنصرم ما مجموعه (20) ملف تحقيقي أولي، حيث تم إحالة (6) ملفات إلى النائب العام، وحفظ (13) ملف، وتم إنهاء أعمال التحقيق الأولي في ملف تحقيقي لوجود ملف بذات الموضوع لدى نيابة جرائم الفساد.

هذا وقد تلقت الهيئة أربعة طلبات حماية، ثلاثة منها وظيفية وواحدة شخصية، حيث تقدم الذكور بطلبين والإناث بطلبين، الجدير بالذكر أن الهيئة تتيح عدة وسائل للتقدم بطلبات الحماية، حيث استلمت خلال الشهر المنصرم ثلاثة طلبات عبر الوسائل الإلكترونية، وطلب واحد من خلال التسليم باليد، وتم الاستماع إلى (6) إفادات أثناء دراسة ملفات الحماية والمتابعة عليها، كما أبدت الهيئة رأيها القانوني وملاحظاتها حول عدد من مشاريع قرارات بقانون والأنظمة الواردة إليها، فيما استلمت الهيئة (97) إقرار ذمة مالية ووزعت (810) إقراراً.

وفي سياق منفصل نظمت الهيئة وبالشراكة مع وزارة الداخلية تدريباً بعنوان "مقدمة في إدارة المخاطر"، وذلك ضمن البرنامج المتفق عليه بين الهيئة ووحدة إدارة المخاطر والأزمات في وزارة الداخلية، كما بحث رئيس الهيئة أ. رائد رضوان مع الممثلة الخاصة لـهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين السيدة ماريـز غيموند سبل وآليات التعاون والشراكة ما بين الهيئة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خاصة ما يتعلق بمجال النوع الاجتماعي وذلك عبر اجتماعاً افتراضياً عبر تقنية زوم، كما عقدت الهيئة عدداً من الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وعقدت الهيئة محاضرة طلابية مع طلبة كلية الحقوق في جامعة النجاح الوطنية شارك بها (80) طالب وطالبة، بالإضافة لعقد محاضرة في الجامعة العربية الامريكية شارك بها (15) طالب وطالبة.

كما واصلت الهيئة جهودها لتعزيز مكانتها محلياً وإقليمياً ودولياً، وذلك من خلال توطيد علاقاتها مع مختلف المؤسسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، حيث تم خلال الشهر المنصرم عقد اجتماع مجموعة عمل قطاع النزاهة ومكافحة الفساد، بالإضافة لمشاركتها بندوة افتراضية حول التحول الرقمي الشامل للحكومة نظمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.